المجاعات والأزمات الغذائية في مراحل الدولة الفاطمية الأولى

واجهت الدولة الفاطمية منذ استقرارها في مصر عددًا من الأزمات الاقتصادية والغذائية التي أثرت بدرجات متفاوتة في حياة السكان واستقرار الدولة. وكانت هذه الأزمات مرتبطة بصورة أساسية بطبيعة الاقتصاد المصري الذي اعتمد بدرجة كبيرة على الزراعة، وبخاصة زراعة الحبوب، والتي كانت بدورها تعتمد على انتظام مياه نهر النيل. ولذلك فإن أي اضطراب في مستوى الفيضان كان ينعكس بصورة مباشرة على الإنتاج الزراعي وعلى كمية الأقوات المتوافرة في الأسواق.

وعندما دخل الفاطميون مصر وأقاموا عاصمتهم الجديدة القاهرة، أصبحت الدولة أمام مسؤولية كبيرة تتمثل في توفير الغذاء لسكان المدن والجند والموظفين وسائر فئات المجتمع. وكانت القاهرة، بسبب نموها السكاني واتساع نشاطها السياسي والاقتصادي، تحتاج إلى كميات كبيرة من الحبوب والمواد الغذائية التي كانت تصل إليها من مناطق مختلفة من مصر. ولهذا فإن حدوث أي خلل في الإنتاج الزراعي كان يؤدي إلى زيادة الطلب على المواد الغذائية وارتفاع أسعارها.

وقد كان انخفاض مياه النيل من أبرز العوامل التي تسببت في حدوث الأزمات الغذائية. فعندما يكون الفيضان أقل من المستوى المطلوب، لا تصل المياه إلى مساحات واسعة من الأراضي الزراعية، مما يؤدي إلى تراجع المساحات المزروعة وانخفاض المحاصيل. وكان القمح من أكثر المحاصيل أهمية للسكان، ولذلك فإن نقصه كان يؤدي بسرعة إلى ارتفاع سعره، ويجعل الحصول عليه أكثر صعوبة.

وكانت آثار نقص الغذاء تختلف من طبقة اجتماعية إلى أخرى. فالأغنياء وأصحاب الثروة كانوا أكثر قدرة على مواجهة الأزمات، إذ كان بإمكانهم شراء كميات من الحبوب وتخزينها لفترات طويلة. أما عامة السكان، وخاصة الفقراء والعمال وصغار الحرفيين، فكانوا الأكثر تعرضًا للضرر، لأن دخولهم المحدودة لم تكن تسمح لهم بشراء الغذاء عندما ترتفع الأسعار بصورة كبيرة.

وقد ساهمت الزيادة السكانية في بعض المدن في زيادة الضغط على الموارد الغذائية. فكلما ارتفع عدد السكان، ازدادت الحاجة إلى الحبوب واللحوم والخضروات وغيرها من المواد الأساسية. وفي السنوات التي يكون فيها الإنتاج جيدًا تستطيع الأسواق تلبية هذه الاحتياجات، أما في سنوات انخفاض الإنتاج فإن التوازن بين العرض والطلب يختل بسرعة، فتبدأ الأسعار بالارتفاع.

ولم يكن ارتفاع الأسعار مرتبطًا دائمًا بنقص الإنتاج وحده، بل كان للاضطرابات السياسية والأمنية دور في ذلك أيضًا. فقد تؤدي الصراعات الداخلية إلى تعطيل النشاط الزراعي، كما قد يتعرض الفلاحون للضغط أو الاعتداء، الأمر الذي يؤثر في قدرتهم على مواصلة العمل في أراضيهم. كذلك فإن اضطراب الطرق قد يؤدي إلى صعوبة نقل الحبوب من مناطق الإنتاج إلى المدن، مما يزيد من ندرة المواد الغذائية في الأسواق.

وكانت الدولة الفاطمية تحاول في بعض مراحلها السيطرة على الأسواق ومراقبة حركة بيع الحبوب، إلا أن نجاح هذه الإجراءات كان مرتبطًا بقوة السلطة المركزية وقدرتها على فرض النظام. وعندما تكون الإدارة قوية تستطيع الدولة التدخل بصورة أسرع، سواء من خلال توفير الأقوات أو تنظيم الأسواق أو اتخاذ إجراءات للحد من ارتفاع الأسعار. أما في فترات الضعف السياسي، فإن قدرتها على مواجهة الأزمات تصبح أقل.

وقد أدت بعض الأزمات الغذائية إلى زيادة التوتر بين السكان والسلطة، لأن الناس كانوا ينظرون إلى الدولة باعتبارها المسؤولة عن حماية المجتمع وتأمين احتياجاته الأساسية. وعندما يعجز الحكم عن السيطرة على ارتفاع الأسعار أو توفير الغذاء، تزداد حالة السخط، وقد تظهر أعمال الشغب والاضطرابات في المدن.

كما كانت المجاعات تؤثر في النشاط التجاري. ففي فترات الرخاء تنتعش حركة التجارة بسبب وفرة الإنتاج الزراعي، بينما تؤدي المجاعة إلى اضطراب الأسواق. ويبدأ التجار بتخزين السلع أو رفع أسعارها بسبب ندرتها، في حين تنخفض قدرة الناس على الشراء. وقد يؤدي ذلك إلى انخفاض حركة البيع والشراء، وتراجع النشاط الاقتصادي بصورة عامة.

ومن النتائج المهمة للأزمات الغذائية تراجع مستوى معيشة السكان. فالفرد الذي كان يستطيع في الظروف الطبيعية الحصول على حاجاته الغذائية اليومية يصبح مضطرًا إلى تقليل كمية الطعام أو الاستغناء عن بعض المواد الأساسية. ومع استمرار الأزمة، قد تلجأ الأسر إلى بيع بعض ممتلكاتها من أجل شراء الغذاء، مما يؤدي إلى انتقال الثروة من الفئات الفقيرة إلى الفئات الأكثر قدرة على شراء السلع.

كما كان للأزمات الغذائية أثر في الزراعة نفسها؛ فالفلاح الذي يتعرض لمحصول ضعيف قد لا يستطيع توفير البذور اللازمة للموسم التالي، وقد يضطر إلى الاستدانة أو ترك أرضه. وإذا تكررت هذه الظروف، فإنها تؤدي إلى إضعاف النشاط الزراعي، وبالتالي إلى استمرار المشكلة الغذائية في السنوات اللاحقة.

وقد أصبحت العلاقة بين النيل والزراعة والأسواق والمجتمع واضحة بصورة كبيرة في تاريخ مصر الفاطمية. فالنيل كان يمثل الأساس الذي تقوم عليه الزراعة، والزراعة كانت المصدر الرئيس للغذاء، والغذاء كان عنصرًا أساسيًا في استقرار المجتمع. ولهذا فإن أي خلل في أحد هذه العناصر كان يؤدي إلى سلسلة من النتائج المتتابعة التي قد تصل في النهاية إلى أزمة عامة.

ومع مرور الزمن، أصبحت الأزمات الغذائية أكثر خطورة عندما اجتمعت العوامل الطبيعية مع العوامل السياسية والاقتصادية. فبدلًا من أن يكون انخفاض الفيضان مشكلة زراعية مؤقتة، كان يمكن أن يتحول إلى مجاعة واسعة إذا ترافق مع اضطراب سياسي أو ضعف إداري أو احتكار للمواد الغذائية.

وفي النصف الثاني من القرن الخامس الهجري، وصلت هذه المشكلات إلى مرحلة أكثر خطورة في عهد الخليفة المستنصر بالله، عندما تضافرت مجموعة من العوامل الطبيعية والسياسية والاقتصادية وأدت إلى واحدة من أشهر الكوارث في تاريخ الدولة الفاطمية، وهي الشدة المستنصرية.

وقد مثلت الشدة المستنصرية نقطة تحول مهمة في تاريخ الدولة الفاطمية؛ لأنها لم تكن مجرد أزمة غذائية قصيرة، وإنما امتدت لسنوات وأثرت في مختلف جوانب الحياة. فقد تراجع الإنتاج الزراعي، وارتفعت أسعار المواد الغذائية، وانتشرت مظاهر الفقر والجوع، واضطربت الأوضاع الأمنية والسياسية.

وهكذا يمكن القول إن المجاعات التي ظهرت في المراحل المختلفة من العصر الفاطمي لم تكن أحداثًا منفصلة تمامًا، بل كانت جزءًا من علاقة معقدة بين الطبيعة والاقتصاد والسياسة. وكلما اجتمعت الظروف السلبية في وقت واحد، أصبحت قدرة الدولة والمجتمع على مواجهة الأزمة أقل، الأمر الذي يؤدي إلى اتساع نطاق المجاعة وزيادة آثارها.